السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 02 ص ص: 153- 171
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

تأنيث المؤسسة العسكرية: استطلاع دور المرأة في ممارسة الأدوار القتالية

feminization of Military institution: exploring the role of women in combative roles

رميساء قراري*، جامعة قسنطينة 3
roumeissa.karari@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/02 تاريخ القبول: 2022/02/15

ملخص:

تندرج هذه الورقة البحثية ضمن دراسات الجندر وعلم الاجتماع العسكري، حيث نسعى من خلالها إلى إبراز الدور الذي تلعبه المرأة في الشؤون الأمنية والدفاعية، عبر تسليط الضوء على الجدل النظري المتعلق بذات الموضوع، واستطلاع بعض التجارب الدولية لانخراط المرأة في الجيوش الوطنية والعالمية؛ حيث نهدف في هذه الورقة للإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن تعزيز دور المرأة العسكري وصولا إلى إشراكها في الأدوار القتالية؟ مستخدمين في ذلك تكامل منهجي يجمع بين منهج دراسة الحالة والمنهجين الوصفي والمقارن، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مقاربة الجندر قدمت اسهامات نظرية عديدة تؤكد فيها حق المرأة في ممارسة الأدوار القتالية الشيء الذي يثبته واقع الجيوش الحديثة.

الكلمات المفتاحية: مقاربة الجندر – المؤسسة العسكرية – الولايات المتحدة – الجزائر – حلف الشمال الأطلسي.

* المؤلف المراسل

Abstract:

This research paper fits into the studies of gender and military sociology and seeks to show women's role in security and defence affairs by highlighting the theoretical debate that deals with it and exploring some international experiences of women's involvement in national and global armies. This paper aims at answering the problematic: how to strengthen women's military role and get to engaging them in combat roles? It uses multiple methodologies that include case-study, descriptive and comparative approaches. It gets to the conclusion that the gender approach has made many theoretical contributions that stress women's right to engage in combat roles as demonstrated by the reality of modern armies.

Keywords: Gender approach , military institution, USA, Algeria, NATO.

مقدمة:

يُثير موضوع إقحام المرأة في قضايا الأمن والدفاع الكثير من النقاش على المستويين العلمي والعملي، ففي حين ربطت الدراسات النسوية دور المرأة بالسلم والأمن الدوليين كطرف مدني، برزت في المقابل دراسات تنادي بإدماج المرأة في القوات المسلحة والمساواة بينها وبين الرجل في المشاركة في الحروب والعمليات العسكرية.

على النقيض من ذلك يرى الكثير بأن البنية البيولوجية والفيزيولوجية للمرأة لا تسمح لها بالقيام بنشاطات قتالية، فهذه الأخيرة تُعتبر في الأساس نشاطات ذكورية، وبالتالي فإن إقحام المرأة في الجيش يقلل من الكفاءة القتالية للمؤسسة العسكرية.

رغم أن الألفية الجديدة شهدت الكثير من الأبحاث حول الجندر والأمن الدولي، بما في ذلك التحليل النسوي للآثار النوعية للحرب والسلم، ولكن تم تناول المرأة كموضوع للحماية في ظل الحروب والنزاعات، لاسيما وأنهن لعبن دور الضحايا في المقام الأول، إلاّ أن الأدوار العسكرية الجديدة التي أصبحت المرأة تلعبها في السنوات الأخيرة بفعل ما فرضته البيئة الإستراتيجية والأمنية والتكنولوجية الجديدة، جعلت من أهمية المرأة كطرف عسكري تبرز

بشكل كبير، وعلى هذا الأساس نصوغ التساؤل المحوري الآتي: كيف يمكن تعزيز دور المرأة العسكري وصولا إلى إشراكها في الأدوار القتالية؟

وينبثق عن التساؤل السابق عدة أسئلة فرعية نذكرها في الآتي:

- أي موقع تحتله المرأة في الدراسات الجندرية؟

كيف عالج نقاش الثورة في الشؤون العسكرية دور المرأة في تعزيز أو عرقلة تحقيق الفعالية العسكرية؟

هل أثبتت التجارب الدولية مقولات مقاربة الجندر؟

للإجابة عن الإشكال المطروح نبني الفرضية المركزية التالية: يمكن تعزيز إشراك المرأة في المهام والأدوار القتالية من خلال النظر لها وفق منظور جندري لا جنساني.

ولسهولة التعاطي مع الموضوع، سنحاول أولا ضبط مفاهيم العنوان والربط بينها، ثم تحليل جدلية ضرورة إقحام المرأة في القوات المسلحة من عدمها من منظور المقاربة النسوية في العلاقات الدولية ونقاش الثورة في الشؤون العسكرية، يليه استطلاع بعض التجارب العالمية فيما يخص هذا الموضوع، وفق تكامل منهجي يقوم على المزاوجة بين المنهج الوصفي الذي سيساعدنا على توصيف الظاهرة ومنهج دراسة الحالة بغية التطرق للظاهرة في جانبها التطبيقي، بالإضافة إلى المنهج المقارن بهدف الكشف عن مكامن القوة والضعف في التجارب محل الدراسة.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للدراسة

تعتبر المفاهيم والمصطلحات اللبنة الأساسية لتوضيح ماهية الأشياء، كما تعتبر خطوة منهجية هامة في أي بحث كان، حيث تمكننا من حصر تصورنا حول الموضوع محل الدراسة وضبط أدواته التحليلية.

أولا: تعريف المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية أكثر وحدات الدولة تماسكا واستقرارا، وهي نظام اجتماعي يرتبط بباقي النظم الأخرى السائدة في المجتمع، ورغم حقيقة أهميتها ضمن المجتمع المدني والعسكري، إلا أننا نُعاني من صعوبة إيجاد

تعريف جامع مانع لها، وعليه لابد من استعراض بعض التعاريف التي يمكن أن تخدم الموضوع.

تعرّف المؤسسة العسكرية على أنها واحدة من بين مؤسسات الدولة غير السياسية، نظرا لكونها تقوم بوظيفة دفاعية وأمنية بحتة ضد أي خطر قد يهدد أمن واستقرار الدولة أو الأمة، وتوصف كذلك بكونها مؤسسة إدارية ينحصر دورها في إدارة الحروب دون اتخاذ قرارها، ذلك أن هذا الأخير يعتبر عملا سياسيا من اختصاص المؤسسات السياسية لاسيما التشريعية، بينما تقع مسؤولية اختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ ذات القرار على عاتق العسكريين (حمادة، 2016)؛ مما يعني حصر دور المؤسسة العسكرية في المهمة الحربية باعتبارها أداة لتنفيذ السياسة الدفاعية والأمنية للدولة.

بالرغم من ذلك يمكن أن تضطلع القوات المسلحة بأدوار أخرى غير حربية في معظم دول العالم حسب ما يخوله لها الدستور والظروف الاستثنائية.

أما "عبد الوهاب الكيّالي" فقد وصفها بأنها تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين، تنشئه الدولة، وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: الدفاع ضد المعتدين عليها ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه استثنائيا بحفظ النظام الداخلي (العبدويس، 2014، صفحة 202)؛ يعد هذا التعريف بسيط جدا إذ يعرف القوات المسلحة من خلال خصائصها الهيكلية وأدوارها الدفاعية والأمنية.

وتُعرّف أيضا على أنها: "القوات المسلحة المنظمة في كتائب وفرق وفيالق أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي إلى قيادة الجيش، التي أنشأت لغرض الدفاع عن الدولة، وللحفاظ على استقرارها الداخلي (بشارة، 2017، صفحة 14)؛ يركز هذا التعريف على الطابع التنظيمي للمؤسسة العسكرية وفق تراتبية هرمية.

رغم تعدد تعاريف المؤسسة العسكرية، إلا أنها لا تبتعد عن المفهوم الأساسي الذي يعتبرها مجتمعا قائما بحد ذاته، يضم جنودا تكمن مهمتهم الأساسية في القيام بمختلف الأدوار القتالية بالإضافة إلى أدوار أمنية أخرى.

إذن حق القول أن القوات المسلحة هي مؤسسة إدارية غير مدنية ينحصر دورها في إدارة الحرب للدفاع عن الدولة من أي عدو خارجي واستتباب الأمن فيها وضمان استقرارها الداخلي، وهي تضم أفرادا مجندين ومدربين على طاعة الأوامر وفق تدرج هرمي صارم لتحقيق الانضباط والفاعلية.

تتميز المؤسسة العسكرية بعدة خصائص لا تتمتع بها أي مؤسسة اجتماعية أخرى وهي: التنظيم المحكم وامتلاك القوة ممثلة في العُدة والعتاد العسكري والموضوعة تحت تصرف الجيش وفقا لما تنص عليه القوانين الداخلية، بالإضافة إلى توفر التمويل اللازم لتأمين التسلح وتحقيق الأمن، ويمكن تلخيص هذه الخصائص على النحو التالي (عميرة، 2009/2008، الصفحات 74 -75):

الجيش هو أكثر المؤسسات تطورا وتكاملا وولاء للوطن والأمة.

يعد الأكثر تنظيما وتقدما تقنيا مقارنة بمؤسسات الدولة الأخرى، مما يزيد من فعالية أداءه.

تمثل انعكاسا حقيقيا لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وطوائف وشرائح اجتماعية مختلفة.

تعتبر الإدارة الأكثر انضباطا وجاهزية بحكم موقعها الرئيسي في الهيكل التنظيمي للدول.

التدرج الهرمي الدقيق، بحيث يبدأ هذا التدرج من رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وينتهي بالجنود، وهو ما يعرف بالتسلسل القيادي الذي يتضمن مختلف العلاقات والوسائل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الإنضباط والفاعلية.

ثانيا: مقاربة الجندر

تشتق لفظة "الجندر" من الكلمة الإنجليزية Gender والتي تشير إلى النوع الإجتماعي، حيث يختلف هذا الأخير عن مفهوم "الجنس" Sexe أو النوع البيولوجي الذي يولد به الفرد ويميز بين الثنائية (ذكر/ أنثى)، فالنوع الإجتماعي يتعلق بالأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة في السياق الإجتماعي.

ويمكن بذلك تعريف "الجندر" على أنه مجمل الإختلافات النوعية المنعكسة على سلوك الجنسين، والترميز إلى التمثيلات الحداثية لأدوار المرأة ومركزها الإجتماعي والعلاقات بين الرجال والنساء، وأداة لكشف الصورة النمطية المدركة عن المرأة (بن الشيخ، 2015/2014، صفحة 53)؛ كما يُحيل ذات المصطلح إلى الفصل بين الذكورة والأنوثة، حيث استخدم مفهوم النوع أو الدور الإجتماعي في حقل السوسيولوجيا لأول مرة في سبعينات القرن العشرين (حمداوي ، 2018، الصفحات 9 -12).

بالتالي فإن المقاربة الجندرية جاءت لمجابهة ذلك التفاوت المصطنع بين الرجل والمرأة على أساس بيولوجي وفيزيولوجي، ومناهضة التمييز العنصري الذي تعاني منه النساء، من خلال اعتبار الأدوار التي يقوم بها كل من النساء والرجال نتاج بناء سوسيو -تاريخي قابل للتبادل بين الطرفين.

وعليه فإن إعادة النظر في أدوار الرجال والنساء وفق منظور جندري تتيح للنساء القيام بأدوار أخرى تعتبر في الأصل ذكورية كما هو الحال في الأدوار القتالية.

ثالثا: الأدوار القتالية

تعتبر الأدوار القتالية "النموذج الأعلى للتنظيم العسكري، أو بمعنى آخر أهم الأدوار، وتتبوأ أعلى مكانة وتُحدِّد معنى الخدمة العسكرية على المستويين الفردي والجماعي على حد سواء" (غصوب و سنكلير ويب، 2012)؛ وهي تلك الأدوار التي تنطوي على إشراك العدو ومحاربته إما شخصيا أو باستخدام معدات متخصصة، حيث تتنوع وتتعدد الأدوار القتالية للجيش في أوقات السلم والحرب، إذ يتمثل دور الجيش في أوقات السلم في البقاء على استعداد وتأهب لاتخاذ موقف دفاعي للبلد، أما في أوقات الحرب فإن دوره ينطوي على صد العدو ومهاجمة موارده وتدميرها والإستيلاء عليها (Combat Roles in the Army, 2018)

وبالتالي فإن الأدوار القتالية تعد صلب إنشاء المؤسسة العسكرية وأساس استمراريتها وبقائها لاسيما في أوقات الحروب والنزاعات، ولكن غياب هذه

الأخيرة لا يعني غياب ذات المؤسسة أو حلّها لوجود وظائف أخرى غير الأدوار القتالية والتي تمارسها في أوقات السلم.

يرى "مايكل ديش" Maichael Deshc أن المؤسسة العسكرية تضطلع بمهام داخلية وأخرى خارجية، وهذه الأخيرة عادة ما تنحصر في الحروب، أما المهام الداخلية فتتعلق ببناء الدولة والأمن الوطني والتنمية الإقتصادية والمساعدات الإنسانية وغيرها، وتتحدد مهامها وفقا للتهديدات التي تواجهها (اسماعيل، 2018، صفحة 14).

وهي بذلك –المؤسسة العسكرية - أداة لتنفيذ السياسة الدفاعية التي تقرها الحكومة، إذ أن الدور القتالي في أوقات انعدام الأمن هو سبب وجودها بالأساس، غير أن أدوارها في أوقات السلم أيضا متعددة حيث تقوم بالتحضير القتالي والتكوين والتدريب والتجنيد تحسبا لأية حرب محتملة، إلى جانب أدوار تنموية وإنسانية وشبه أمنية.

المحور الثاني: المرأة والأدوار العسكرية من منظور المقاربة النسوية

اقتحمت المقاربة النسوية حقل العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات في خضم النقاش الثالث بين الحداثيين وما بعد الحداثيين، حيث تموْقعت في الاتجاه الثاني من هذا النقاش (عديلة، 2015/2014، صفحة 333)؛ فقد قدمت أعمالا مختلفة ومتنوعة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، ولكنها تتفق فيما بينها في الفكرة الجوهرية التي مفادها أن "الجندر" يشكل محور مهم في فهم تفاعلات السياسة الدولية، سواء تعلق الأمر بقضايا الحرب أو السلم، وتؤكد النسوية أن النظريات الدولية الكلاسيكية منحازة للنشاطات الذكورية ومهمشةً لدور المرأة (إيفانز و نوينهام، 2004، صفحة 264).

أي أن كل افتراضات الواقعية حول الدولة والأمن والقوة والفوضى ما هي إلا تعبير وانعكاس "للذكورة"، فأغلب القادة والسياسيين والدبلوماسيين والجنود هم من الرجال، فأين هن النساء من كل هذا؟

في خضم البحث عن إجابة للتساؤل المطروح، برزت كتابات عديدة من بينها ما كتبته "سينثيا إينلوي" Cynthia Inloe التي أظهرت مدى انخراط المرأة في السياسة العالمية، وهذا لا يعني أنها لم يكن لها دور من قبل، بل لعبت

أدورا مركزية عدة كعاملة رخيصة الأجر في المصانع أو كغانية حول القواعد العسكرية أو كزوجات دبلوماسيين.

ولكن هذه الأدوار اعتبرت أقل أهمية من أدوار رجال الأعمال والدولة، ولذلك يسعى أنصار هذه المقاربة إلى جعل النساء يتمتعن بنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجال (بيلس و سميث، 2004، صفحة 370)؛ حيث نرى أن أدوار المرأة غالبا ما كانت ثانوية وهامشية فهي تخضع للتبعية إلى الرجل في كل المجالات في ظل عالم ذكوري، ومن هنا برز طرحين متناقضين يناقشان دور المرأة العسكري.

أولا: الطرح الإيجابي لأدوار المرأة العسكرية

في ظل تمييز النسوية بين مصطلحي الجنس والجندر (عديلة، صفحة 335)؛ ركزت على النوع كبناء سوسيو -تاريخي يعكس الإختلافات بين الرجال والنساء في أدوارهم، والتي يتم تشكيلها بواسطة الهياكل والسياسات العالمية.

وفقا لذلك فإن بعض الباحثات تجادلن بأن بعض الظواهر كالفوضى والسيادة واستخدام القوة العسكرية، تعكس سلوكات الرجال وتفاعلاتهم للتعامل مع العالم، وأن السياسة الخارجية هي الأخرى تتأثر بشكل كبير بالنوع، باعتبار أن المرأة ساهمت في تجنب الحرب من جهة، وشاركت في الحركات المقاومة للاحتلال الأجنبي من جهة ثانية (فرج، 2007، الصفحات 465 -466).

وبالتالي فإن النسويين يرفضون فكرة أن الأدوار مقسمة بشكل مسبق، بل هي مبنية اجتماعيا عبر تراكم تاريخي، ولكن هذا البناء أعطى الأولوية لاستخدام القوة العسكرية للرجال، أما الأدوار الثانوية منحت للنساء باعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية.

القضية الأخرى التي ناقشتها المقاربة النسوية في عصر ما بعد الحداثة تتعلق بالدور الذي يضطلع به كل من الرجال والنساء في بنية السياسة العالمية ومختلف عملياتها -لاسيما الشؤون العسكرية - وبتعبير آخر: "أيُّ نوع من "الرجال" يلزم للخدمة في الجيوش؟"، وهنا برز نقاش حاد حول عدة قضايا ومن

بينها النساء اللاتي يخدمن في القوات المسلحة (غريفيش و أوكالاهان، 2008، صفحة 371).

في المقابل، يرى بعض الباحثين أن النساء مثل الرجال يستطعن أن يتقلدن عدة أدوار قتالية ومراتب عسكرية؛ وهو ما حاولت النسوية إثباته من خلال سعيها للإنعتاق والتحرر وإنهاء تبعية المرأة في مختلف المستويات، من خلال دمجها للنوع الإجتماعي في توضيح مسألة اعتبار أصوات النساء غير مشروعة وغير مسموح بها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقضايا الأمن القومي (قسوم، 2018، الصفحات 157 -158).

وفق ما ذهبت إليه كل من "نانسي ماكجلين" Nancy McGlin و"ميردثيب سركيس" Mirdthep Sarkis في دراستهما حول السياسة الخارجية ومؤسسة الدفاع، أن النساء نادرا ما تكنّ عناصر داخلية في المؤسسات الفعلية التي تصنع وتنفذ السياسات الخارجية، ذلك أنهن كصانعات قرار وقياديات ستعارضن وبشدة استخدام القوة العسكرية في المعاملات الدولية.

إلاّ أن "إنلوي" حاولت دحض الفكرة النمطية التي تجعل من المرأة عاطفية وأقل عقلانية، حيث سلطت الضوء على النساء اللاتي كُنَّ يُقدِّمن خدمات مُساعِدة للأنشطة العسكرية والتي تراوحت بين الخدمات المنزلية والسيكولوجية والطبية والجنسية، لاسيما إذا نظرنا إلى أعمال "العسكرة" على أنها بناء اجتماعي تتكون من العديد من المهام ذات الطابع النوعي التي تجعل أعمال العنف من قبل الدولة ممكنة (ترو، 2014، صفحة 365).

كما أن التجارب التاريخية أثبتت أن هنالك نساء يتصرفنّ مثل الرجال إذا ما وصلنّ إلى السلطة، ولا يتردّدن في استخدام القوة العسكرية في الصراعات الدولية إذا ما استدعى الأمر ذلك، مثل: "إنديرا غاندي" Indira Gandhi و"مارغريت تاتشر"Margaret Thatcher و"غولدا مائير" Golda Meir وغيرهن.

وفي نفس السياق هنالك من بحثن عن الوظائف التي يحظر على النساء ممارستها كالأدوار القتالية، الأمر الذي أدى إلى عدم ترقيتهن إلى مراكز قيادية في القوى المسلحة لدولهن، بل وتم إدراجهن في النقاش المتعلق بالخدمة

العسكرية للمثليين (الشواذ جنسيا)، وهنا تم الإجماع على أن الخدمة العسكرية تتعلق فقط بالرجال وبأنواع معينة من الذكورية (بيلس و سميث، صفحة 1003).

يجادل "غولدشتاين" Goldstein بأن أدوار الجنسين تميل لأن تكون "أكثر ثباتا عبر المجتمعات... وهي ترتبط بصورة كبيرة بالحروب"، حيث تلعب الأدوار الذكورية والأنثوية دورا صارما في الحروب والنزاعات، ولذلك فهو يرفض تهميش المرأة في إدارتها، وعليه تتطلب معظم المجتمعات إشراك النساء في عملية الإعداد للحروب من خلال تهيأت الجيوش عن طريق تدريبهن إلى جانب الرجال، مستندا في ذلك إلى الحجة التي مفادها أن النساء تساوي الرجال في المتانة والمرونة، ويعقب عن ذلك بالقول: أن النساء قد ساعدن المقاتلين الذكور في الحروب، فهن يلعبن دورا في تشكيل نظام الحرب عبر الزمن وعبر الثقافات، ويطلق على هذه الأدوار التي تلعبها النسوة في الشأن العسكري بـ "دعم الحرب المؤنث" (بوشيش و طروب، 2017، صفحة 114).

وبالتالي فإن النساء بإمكانهن الإضطلاع بأدوار قتالية فعلية جنبا إلى جنب مع الرجال، على عكس ما هو شائع حول أن النساء مسالمات بطبعهن، وأنهن يتجنبن استخدام القوة العسكرية في الشؤون الأمنية والدفاعية.

على الرغم من الإسهام الذي قدمته المقاربة النسوية ونظرية الجندر، والخروقات التي حققتها مفاهيم الأنوثة في العلوم الإجتماعية الأخرى في ثمانينات القرن العشرين، إلا أن دور الجندر في نظرية وتطبيقات العلاقات الدولية بقي مجهولا بالكامل (غريفيثس و أوكالاهان، صفحة 422)؛ وعلى الأرجح فإن ذلك الجهل هو من عزّز من حجج الطرح المناقض الذي يرى بأن المرأة لا دور لها في الشؤون العسكرية.

ثانيا: الطرح السلبي لأدوار المرأة العسكرية

في خضم الطرح المناقض لما ذُكر آنفا، نادت بعض المواقف النسوية بعدم إقحام المرأة في الجيش، إذ تلتزم العديد من الناشطات النسويات بعمق بحركة السلام، وبالتالي فليس من المستغرب أنهن قد يشكّكن في دور المرأة القتالي، وذلك لأنهن يملنَ إلى التساؤل عن جدوى وجود الجيش كمؤسسة فعلية، وفي

هذا الصدد تقول "ميكايلا دي ليوناردوMichaela de Leonardo : "إن تحديد مكان النساء في حروب الرجال أمر حاسم للنظرية والسياسات النسوية" (Herbert, 1994, p. 26)؛ بمعنى أن إقحام المرأة في الشؤون العسكرية هو وأد وقتل للنضال النسوي فكريا وعمليا، وتعزيزا للمفاهيم الذكورية وأن تجنيد النساء هو البذرة التي ستفني المقاربة النسوية.

وحسب "باربارا روبرتس" Barbara Roberts فإن التدريب العسكري هو عملية التنشئة على الذكورة المتطرفة، حيث تُكرِّر الممارسات الروتينية في الجيوش تلك الهوية النوعية (ذكر/ أنثى) من خلال تدريب الجنود على حماية النساء والأطفال عن طريق القتل، وقمع المشاعر الأنثوية المرتبطة بالألم الجسدي والرعاية، إذ ينشأ الرجل على القوة وحمل السلاح، بينما تنشأ المرأة على الإذعان للحماية الذكورية، وفي نفس الوقت يتعلمن خدمة نظم الدعم الخاص بأنشطة الحرب الذكورية العاطفية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها (ترو، الصفحات 369 -372).

وهناك أيضا من يشكك في قدرة النساء على القيام بأدوار قتالية استنادا إلى حجج وبراهين فيزيولوجية وبيولوجية؛ فوفقا لجنسها الأنثوي، فإن المرأة لا تستطيع القيام بمثل هذا الدور، حيث أن الإختلاف الفيزيولوجي يؤكد على الإختلاف بين النساء والرجال في جملة من العوامل، وهذه الأخيرة تؤثر سلبا على معظم جوانب الأداء البدني في القتال.

حيث تكون النساء أصغر ولديهن كتلة عضلية أقل، وكتلة دهون أكثر (+ 10 ٪) مقارنة بالرجال، مما يضعهن في وضع حرج عندما يتعلق الأمر بأداء المهام العسكرية مثل رفع أو نقل الأحمال الثقيلة لمسافات طويلة، وبالتالي، فإن العمل بنسبة أعلى من قدرتها القصوى لتحقيق نفس مستويات الأداء مثل الرجال، يُتعب النساء بسرعة أكبر، ويعرِّضهنّ أكثر للإصابات العضلية (Koulman & Malgoyre, 2017, pp. 37-38)

بالرغم من كل الحجج النظرية المناوئة لإقحام المرأة في الشؤون العسكرية، إلا أن التجارب العملية تثبت التحول الجذري في مؤسسة الدفاع، لاسيما في ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي انعكس على ذات المجال منذ الحرب الباردة وإلى غاية يومنا هذا.

المحور الثالث: الثورة النسوية في الشؤون العسكرية

في ظل إدراج المرأة في نقاش الثورة في الشؤون العسكرية "RMA"، رأى الباحثون أنه يمكن أن تؤدي عملية دمج النساء في الأدوار القتالية إلى إحداث تغيير ثقافي عميق في جميع مفاصل الجيش، فهذا التحول يغير بشكل جذري الطريقة التي يفكر بها أعضاء الخدمة حول نموذج المحارب، والصفات الأساسية للارتباطات العسكرية الناجحة.

كما يكشف عن الآثار الإيجابية للتنوع على الفعالية القتالية وتماسك الوحدة، إذ أن إدماج المرأة بشكل عام وتنفيذ المنظورات الجندرية على وجه التحديد لهما أهمية تنظيمية وعقائدية على حد سواء، ويسمح للجيش بإدخال قدرات جديدة، مما يعطي بدوره المزيد من الخيارات للحكومة فيما يتعلق بكيفية تعبئة هذه القدرات (Archer, 2018, p. 9).

وبشكل عام، بالنظر إلى التغييرات التي تحدث في الثورة في الشؤون العسكرية - التحول الشامل من هيكل القوة إلى الأفراد العسكريين - فإنه لا يوجد أي نقاش حول دمج المرأة في الأسلحة القتالية أو استخدام المنظورات الجندرية في الأدبيات العسكرية، إلاّ أن "موسكوس"Muscos و"سيجال"Segal و"ويليامز"Williams قدموا الدور الموسع للعاملات في الخدمة كجزء أساسي من تحليلهم للتحول العسكري، لكنهم لا يؤطرون هذا التوسع باعتباره ثورة حقيقية.

غير أن "إليوت كوهين"Elliot Cohen يذكر النساء بشكل صريح، في سياق حديثه عن الـ "RMA" ومناقشته للتكنولوجيات الجديدة التي ستُدخل متخصصين جدد، إذ يقول في هذا الصدد: "لا يوجد متخصصون في القتال بالمعنى القديم ونسبة مئوية معقولة منهم ستكون من الإناث عاجلاً أم آجلاً"، وبالتالي فإن التغييرات الناتجة عن الـ "RMA" لها آثار واضحة على التكامل بين الجنسين والعكس (Archer, p. 9).

ففي عصر الحروب الحديثة يكفي الضغط على الزر لإطلاق النار عن بعد، وبالتالي لم تعد هناك حاجة ماسة للقوة العضلية الرجولية للقيام بقتال فعلي مباشر، مما سيسمح بلا شك بإدماج النساء أكثر في الأدوار القتالية.

مما سبق، يبدو أن الحجج التقليدية حول مدى ملائمة النساء الجسدية والعقلية للحرب قد تم التصدي لها بشكل فعال، من خلال الأدلة المتزايدة التي تثبت أن العديد من النساء سيتمكنَّ من المشاركة على مستوى يضاهي الرجال إذا ما حصلوا على التدريب المناسب والتوجيه والقيادة، كما أن الأدلة التجريبية لم تدعم التأكيدات السلبية لتأثير المرأة على تماسك المجموعة وفعاليتها، وأكثر من ذلك، حتى تلك الحكومات التي كانت متحمسة للغاية في معارضتها لإقحام الإناث في القتال لم تعفي النساء من أدوار "شبه القتال" (Davis & Mckee, 2006, pp. 68-69)؛ وعليه فقد أجبرت المقتضيات الأمنية دولا عديدة على إدماج المرأة في القوات المسلحة وإنشاء جيوش مختلطة بغية سد حاجاتها البشرية.

المحور الرابع: بعض التجارب الدولية لتأنيث المؤسسة العسكرية

يعتبر الشرط الحالي الذي يقتضي اعتبار المرأة طرفا فاعلا كاملا في المناقشات المعاصرة، إدراجها في جميع المواضيع الرئيسية - بما في ذلك الشؤون الأمنية والدفاعية - وعليه سنحاول استطلاع بعض التجارب الدولية التي تمتلك وحدات قتالية مختلطة، كالولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، وكذلك حلف الشمال الأطلسي (NATO).

أولا: التجربة الأمريكية

لقد تغيرت أدوار النساء في المجتمع الأمريكي بشكل جذري في القرن العشرين، خاصة فيما يتعلق بأدوارهن داخل القوات المسلحة في الحربين العالميتين، وذلك بدافع الضرورة الأمنية والوطنية، حيث انضمت النساء إلى القوات المساعدة للجيش والبحرية، وعملن بشكل رئيسي في التمريض والإدارة، غير أن قبولهن من طرف المجندين الرجال كان مترددا لأن عملهن حرّر المزيد من الرجال من القتال، ففي البداية كانت الدوافع المحركة لإشراك المرأة في الجيش تتعلق بوجود أزمات خارجية، وما إن تنتهي تلك الأزمة وتسود حالة السلم يتم إجبارهن على مغادرة القوات المسلحة (Aydt, 1998, p. 4).

رغم ذلك فقد شهدت فترة الثمانينات إدماج عميق للنساء في العمليات القتالية من خلال مجموعة متنوعة من المهام والغزوات، ففي عام 1983 أثناء غزو غرينلاد، قدمت حوالي 170 امرأة الدعم شبه العسكري كرؤساء طاقم طائرات الهليكوبتر وأفراد الاتصالات والصيانة، وفي عام 1989 خلال غزو بنما، تم تسليط الضوء على مشاركة امرأتين قادتا بنجاح وحدات شبه عسكرية في القتال البري، وقد فتحت هذه المشاركة الطريق أمام النساء للمشاركة في حرب الخليج عام 1991، إذ كانت أكثر من 8 ٪ من القوات المسلحة الأمريكية تتألف من نساء في مناصب دعم متنوعة، عندما كشفت الظروف أن العديد من "مواقع الدعم" كانت عرضة للهجوم العراقي مثل المواقع القتالية الرسمية (Aydt, p. 4).

الجدير بالذكر، أنه في نفس الفترة بدأ التطبيق الأمريكي لنقاش الثورة في الشؤون العسكرية على أرض الواقع، بإدخال تكنولوجيا جديدة إلى منظومة التسلح من جهة، وإقحام المرأة من جهة أخرى.

هذا ما فتح المجال لإعادة مناقشة حضور المرأة المستمر في الجيش وزيادة نسبتها، ففي عام 1993 عدل الكونغرس سياسة البحرية للسماح للنساء بالخدمة في السفن القتالية، وأدت المراجعة الإضافية للسياسة الدفاعية إلى فتح عدد كبير من المناصب للنساء، لاسيما وأن وحدات القتال البري المباشرة مثل المشاة والدروع (فرقة الدبابات) والقوات الخاصة والمدفعية الميدانية استمرت في استبعاد النساء إلى وقت قريب، واعتبارًا من عام 1995، شكلت النساء 12.7٪ من إجمالي القوات المسلحة، موزعة على النحو التالي: تضم القوات الجوية 16٪ من النساء، بينما يضم سلاح البحرية أقل عدد نسبيًا بنسبة 4.6٪ فقط (Aydt, pp. 6-7)؛ بعد ذلك استمر عدد النساء المجندات في النمو ببطء في كل فرع من الفروع القتالية، ومع ذلك فقد تم فتح المجال لترقيتهن في رتب عسكرية عالية.

وفي السنوات الأخيرة، شهد الجيش الأميركي حدثا تاريخيا يفتح الباب أمام النساء للقيام بأدوار قتالية مختلفة، حيث أصبحت الكابتن "كريستن غريست"Kristen Grist أول ضابطة في سلاح المشاة في القوات الأميركية،

وهي إحدى امرأتين حققتا السبق بعد أن أصبحتا أول جنديتين تجتازان برنامجا تدريبيا خاصا للنخبة في الجيش، للتأهل للإنضمام إلى وحدة "رينجرز" الخاصة، كما وافق الجيش الأمريكي على طلبات أكثر من 20 امرأة للإلتحاق بسلاحي المشاة والمدرعات، وكلاهما يتضمن احتمال المشاركة في أعمال قتالية، وحسب الجيش الأميركي فإنه سيسمح للنساء بالمشاركة في جميع الأدوار القتالية، وهي خطوة تاريخية تحطم حاجز الجنس في القوات المسلحة، وحتى منتصف 2015 شكلت النساء حوالي 12 ٪ من القوات الأميركية التي أرسلت إلى العراق وأفغانستان (الأمريكيات... للمشاركة في الأدوار القتالية، 2016).

ثانيا: التجربة العربية (الجزائر أنموذجا)

تعد مشاركة النساء في الجيوش العربية بطيئة مقارنة بالدول الغربية وتختلف من دولة إلى أخرى، بحيث تتفاوت بين السعي إلى المساواة بين الجنسين على مستوى مؤسسة الدفاع، إلى التحفظ الإجتماعي الناتج عن الموروث الديني والثقافي، ورغم ذلك يمكننا استطلاع دور المرأة العربية في القوات المسلحة الجزائرية باعتبارها السبّاقة في هذا المجال.

فرغم التدرج في توظيف المرأة الجزائرية في الجيش، إلا أن هذا لا ينفي دورها التاريخي -العسكري في التحرر من براثن الاستعمار الفرنسي ومشاركتها في حركات المقاومة للاحتلال الأجنبي، ولو كان توظيفها مقتصرا على توفير الدعم والإسناد فقط.

حيث يعتبر الجيش الوطني الشعبي الجزائري خير مثال على توظيف المرأة والاعتراف بحقوقها في شمال إفريقيا، فقد تم تجنيد المرأة الجزائرية عام 2006 تحقيقا لمبدأ المساواة بين الجنسين، وبدءا من سنة 2009 استطاعت المرأة أن تتقلد أعلى المراتب العسكرية، حيث كانت "فاطمة الزهراء عرجون" أول امرأة تم ترقيتها لمنصب جنرال، تلتها "فاطمة بودواني" سنة 2012، تلتها بعد ذلك ثلاثة نساء أخريات عام 2015، ليرتفع عدد النساء الملتحقات بالجيش الجزائري في السنوات الأخيرة ليفوق العدد الأولي لبداية تجنيدهن عام 1978 بثلاثين مرة(غانم و عقرجي، 2020، الصفحات 5 -6)

ومن بين الأجهزة الأمنية الجزائرية التي تقبل انخراط النساء فيها نجد: مدرسة أشبال الأمة، الأكاديمية الوطنية للصحة العسكرية، المدرسة الجهوية لصيانة معدات النقل، والأكاديمية البحرية والدرك الوطني.

ورغم هذا الانفتاح السياسي لتجنيد المرأة، إلا أنها استُثنيت من الأدوار القتالية كالمشاة والمدفعية، والفروع المدرعة والوحدات التابعة للقوات الجوية (غانم و عقرجي، صفحة 6).

إذن نلاحظ أن الجيش الجزائري رغم اعترافه بدور المرأة في الشأن العسكري، إلاّ أنه وكغيره من جيوش العالم يحصر دور المرأة في المناصب الإدارية والفنية والأكاديمية وغيرها من الوظائف المساعدة فقط، ويبعدها عن الأدوار القتالية الفعلية التي بقيت حكرا على الرجال.

ثالثا: التجنيد في حلف الشمال الأطلسي

على الصعيد العالمي، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1325 للأمم المتحدة في عام 2000 والذي ينص على المشاركة الكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن، ومنذ ذلك الحين عززت حكومات الدول الأعضاء في حلف الناتو عملية تجنيد النساء، حيث وصلت نسبة تمثيلهن في القوات المسلحة لأعلى الدرجات عام 2015، فقد بلغت 10.8٪، إلا أن عدد النساء الممثلات في العمليات كان أقل من 6.4٪ (السعيد، 2017).

وتشير التقارير إلى أن عدد النساء المجندات في دول حلف الناتو قد ارتفع من 30,000 في عام 1961 إلى 288,000 في عام 2001، أما في سنة 2018 فقد شكّلت النساء 40 ٪ من الموظّفين الدوليِّين التابعين لحلف الناتو، منها 25 ٪ في مناصب عليا، في حين أن نسبة النساء المشاركات في الأركان العسكريَّة الدوليَّة شكّلت 16,8 ٪ من الأفراد (غانم و عقرجي، صفحة 4).

بالتالي فإن تأنيث المؤسسة العسكرية الوطنية وحتى الدولية قد تزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية يومنا هذا، تماشيا مع الانفتاح السياسي والقانوني لتجنيد النساء ودمجهن في مؤسسة كانت بالأمس القريب رجولية بامتياز.

خاتمة:

على ضوء ما سبق نستنتج أن المواقف حول أدوار المرأة في الشؤون العسكرية والمواقف تجاه الاندماج بين الجنسين في الجيش تتأرجح بين الإيجابية والسلبية، فهناك جدل نظري كبير داخل المقاربة النسوية من جهة، والتقاليد المجتمعية من جهة ثانية، إلا أنها ساهمت بشكل أو بآخر في تناول قضية حق المرأة في ممارسة الأدوار القتالية.

أما على الصعيد الميداني فهنالك رأيين معاكسين، الأول يقر بالدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المرأة في القوات المسلحة مثلها مثل الرجل، والثاني يرى أنها تسبب ضعف الأداء وتؤدي إلى التفكك في أكثر مؤسسة تحتاج للصمود والاستمرارية.

لاسيما أن الرؤية الجنسانية خلقت انطباعاً دائماً في مجتمعاتنا بأن إقحام المرأة في مسرح العمليات لا يتوافق مع وضع ودور المرأة، ومع ذلك فإن التجارب التاريخية أثبتت العكس، حيث لعبت المرأة عدة أدوار داخل الجيش سواء كانت أدوار دعم وإسناد، أو أدوار قتالية فعلية جنبا إلى جنب مع الرجل حتى قبل تقنين وتسييس خدمتهن العسكرية.

إن قضية إقحام المرأة في الجيش هي قضية مساواة في الحقوق والواجبات أكثر منها قضية دفاع وطني، غير أن الحاجة الماسة للأمن في بعض الدول تفرض عليها زيادة الحصة النسوية من مجموع الكتلة العددية للجنود، لاسيما وأن التطور التكنولوجي سيسمح لهن بالقيام بأدوار قتالية عن بعد في الحروب الحديثة والمستقبلية.

كما استطاعت النساء أن تتقلد عدة رتب وفقا للتدرج الهرمي للمؤسسة العسكرية، إذ يمكن للمرأة أن تشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، باعتبار أنه أصبح بالإمكان أن تتقلد منصب رئيس الجمهورية في عدة دول أو جنديات ضمن صفوف الجيش.

ومع ذلك، حتى لو تم النظر للمرأة وفق منظور جندري، إلاّ أن الدول وجيوشها مازالت مترددة من وضعهن في الخطوط الأمامية للقتال، ومشككة

من مدى قدرتهن على مجابهة العدو بشكل مباشر، رغم كل تلك الحجج التاريخية التي حاول أنصار النسوية تقديمها لبرهنة وجهة نظرهن.

الأمر الذي برز جليا من خلال التجربة الأمريكية التي حاولت إبعاد المرأة من سلاح المشاة الذي يتطلب الاشتباك المباشر، وحصر إدماج المرأة العسكري في المؤسسات الأكاديمية والشبه عسكرية في الدول العربية على غرار الجزائر التي تؤثر فيها العادات والتقاليد أكثر من القوانين والسياسات، أو اقتصار إدماجهن في قوات حفظ السلام على مستوى دولي.

ومن أجل تمكين المرأة وإدماجها بشكل فعلي في المؤسسات العسكرية الوطنية والدولية نقترح ما يلي:

إعادة النظر في طروحات المقاربة النسوية، إذ لابد من تجاوز التباين الفكري بين مختلف وجهات النظر داخل المقاربة في حد ذاتها، ومحاولة الوصول إلى اتفاق عام حول قدرة المرأة من عدمها، فقد أدى هذا التباين إلى تعميق التشكيك بقدرة المرأة بدل تعزيز موقفها.

إعادة بناء الثقافات الاجتماعية والسياسية لمختلف الدول والمجتمعات، لتتقبل فكرة خدمة المرأة العسكرية جنبا إلى جنب مع الرجل حتى في الأدوار الأساسية، وفي زمن الحروب والصراعات كما هو الحال في زمن السلم، بدل التركيز على الإصلاحات التشريعية والسياسية والأمنية التي تعتبر شكلية.

قائمة المراجع:

Archer, E. (2018). Winning War in a Globalized World: Utilizing Women & Gender Initiatives in 21st Century Conflict. *Markets Globalization & Development Review, 3*(2).

Aydt, K. H. (1998). *The Social Construction of Gender in the Military and Resistance to the Integration of Women.* Southern Illinois University Carbondale OpenSIUC.

Combat Roles in the Army. (2018, july 03). Consulté le 09 12, 2020, sur Study.com: https://study.com/articles/combat_roles_in_the_army.html

Davis, K., & Mckee, B. (2006). women in the military: facing the warrior framework. Dans F. Pinch, & Others (Éds.), *challenge and change in the military: gender and diversity issues* (éd. 2). Canada: Canadian Defence Academy Press.

Herbert, M. (1994, june). Feminism, Militarism, and attitudes towards the role of women in the military. *Feminist Issues*(14).

Koulman, N., & Malgoyre, A. (2017, Mars 08). Les différences physiologiques homme-femme : quel impact sur l'aptitude physique au combat? *Institut de recherche stratégique de l'École militaire*.

إسراء أحمد اسماعيل. (2018). *العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين مصر والجزائر*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

اسماعيل عميرة. (2009/2008). دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري. *مذكرة ماجستير في علم الاجتماع*. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة الجزائر.

الأمريكيات... للمشاركة في الأدوار القتالية. (29 أفريل, 2016). تاريخ الاسترداد 20 08, 2020، من الأمن والدفاع العربي: https://bit.ly/3EKwhT5

أنور محمد فرج. (2007). *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*. كردستان: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

جاكي ترو. (2014). النسوية. تأليف *نظرية العلاقات الدولية* (محمد صفار، المترجمون). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

جميل حمداوي . (2018). *ما الجندر؟ وما المقاربة الجندرية؟*

جون بيلس، و ستيف سميث. (2004). *عولمة السياسة العالمية*. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.

داليا غانم، و دينا عقرجي. (12 مارس, 2020). المرأة في القوات العربية المسلحة. مركز *كارنيغي للشرق الأوسط*.

رفيق بوشيش، و بحري طروب. (جويلية, 2017). أدوار المرأة في إدارة النزاعات الدولية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية6*(11).

سليم قسوم. (2018). *الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية*. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عزمي بشارة. (2017). *الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عصام بن الشيخ. (2015/2014). مقاربة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية. *أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية* . كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة 1.

غراهام إيفانز، و جيفري نوينهام. (2004). *قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.

ليث مزاحم خضير كاظم العبدويس. (أكتوبر, 2014). إصلاح المؤسسة العسكرية الوطنية في مجتمعات مابعد النزاع: دراسة الحالتين البوسنية واللبنانية. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*(5).

مارتن غريفيثس، و تيري أوكالاهان. (2008). *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.

محمد الطاهر عديلة. (2015/2014). تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس. *أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية*. باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

محمد عطية عبد الرحمان حمادة. (21 01, 2016). *المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية*. تاريخ الاسترداد 10 10, 2020، من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=26206

مصطفى السعيد. (17 أفريل, 2017). *نساء الناتو.. عندما تتجاوز مفهوم المساواة*. تاريخ الاسترداد 17 10, 2020، من مصر العربية: https://bit.ly/3zjk6vt

مي غصوب، و إيما سنكلير ويب. (2012). *الرجولة المتخيلة: الهوية الذكورية والثقافة في الشرق الأوسط الحديث*. بيروت: دار الساقي.